مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٦١٠

الثلاثاء ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سلام	(لبنان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة دانلوب
	البرتغال	السيد كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد ليهر
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد بريانس
	غابون	السيد أونانغا نديابي
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	نيجيريا	السيدة أوغو
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورينتس

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الثالث والعشرون للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2011/497)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الثالث والعشرون للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2011/497)

الرئيس: بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبريا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد توغا غاييويا مكينتوش، وزير الخارجية في ليبريا.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيلين مارغريت لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو صاحب السمو الملكي الأمير زيد بن رعد زيد الحسين، رئيس تشكيلة لجنة بناء السلام المخصصة لليبريا والممثل الدائم للأردن، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/497، التي تتضمن التقرير المرحلي الثالث والعشرون للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لوي.

السيدة لوي (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لعرض التقرير المرحلي الثالث والعشرون (S/2011/497) للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وإذ أقوم بذلك، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري لأعضاء مجلس الأمن على دعمهم لعمل البعثة. لقد أتيحت الفرصة بالفعل لأعضاء المجلس لقراءة التقرير نفسه، لذلك سوف أركز ملاحظاتي الموجزة على الأحداث والتطورات منذ صدوره الشهر الماضي.

طوال العام، يقوم أبناء ليبريا بالتحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية. وتقوم الأحزاب السياسية في ليبريا البالغ عددها الآن ٢٩ حزبا بتنظيم أنفسها استعدادا للتصويت، وتجرى المفاوضات بشأن إقامة التحالفات وتسمى مرشحيها.

لقد تقدّم ستة عشر مرشحاً رئاسياً، بمن فيهم الرئيس الحالي، بينما يتنافس أكثر من ٨٠٠ مرشح على ٨٠ من المقاعد الشاغرة بمجلسي النواب والشيوخ.

كما بذلت اللجنة الانتخابية الوطنية جهداً مضنياً. في ٢٣ آب/أغسطس صوّت الليبريون في استفتاء وطني للبت في أربعة تعديلات مقترحة على دستور بلدهم. وقد سار الاستفتاء سيراً حسناً بشكل عام، إذ لم يشهد وقوع حوادث خطيرة. وبدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وضعت اللجنة الانتخابية الوطنية خطة انتشار مبكر لتوزيع المواد، ونفذتها، وسارت عمليتا التصويت وعد الأصوات بسلاسة إلى حد كبير. وفيما عدا بعض المسائل الإجرائية، وحدوث خطأ مطبعي في أوراق الاقتراع، وانخفاض الإقبال نسبياً على المشاركة التي بلغت ٣٤ في المائة، فإن الاستفتاء، من الناحية التقنية، كان حدثاً انتخابياً جرى تنظيمه بشكل جيد عموماً. لقد كان الليبريون أحراراً في التعبير عن أنفسهم عبر صناديق الاقتراع.

تتعلق ثلاثة من التعديلات المقترحة بالانتخابات، ولو قُبلت لطُبِّقت على العملية الانتخابية هذا العام. غير أن اللجنة الانتخابية أعلنت في ٣١ آب/أغسطس أن التعديلات الأربعة جميعها فشلت في الاستفتاء، بما فيها اقتراح نقل الانتخابات من شهر تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر، تفادياً لموسم الأمطار، والاقتراح الداعي إلى تغيير النظام الانتخابي إلى الأغلبية البسيطة بالنسبة للمقاعد التشريعية. لذلك، فإن يوم إجراء الانتخابات سيظل ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وستواجه اللجنة الانتخابية الوطنية المهمة البالغة الصعوبة المتمثلة في تنظيم دورات تصفية عديدة بعد ذلك بوقت قصير. وتجري اللجنة مناقشات مع الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن تداعيات نتائج الاستفتاء على العملية الانتخابية، ورُفِعت قضية أمام المحكمة العليا بعدم احتساب الأصوات الباطلة. في حال نجاح هذه الدعوى، فإن اقتراح الأغلبية البسيطة سوف يمر.

شكل الاستفتاء فرصة تدريب بالغة الأهمية للجنة الانتخابية الوطنية، وكذلك لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وسيكون إجراء تحليل لما جرى بشكل جيد وما كان يمكن أن يجري بشكل أفضل مفيداً في الانتخابات المقبلة. ولا يزال دور البعثة يركز على تنسيق المساعدات الدولية، وسد الفراغات اللوجستية الحساسة، واستخدام المساعي الحميدة للبعثة من أجل تهيئة أجواء مؤاتية لانتخابات سلمية. في هذا السياق، واصلتُ الحوار مع الأحزاب السياسية لتشجيعها على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن طرائق العملية. وقامت البعثة أيضاً بوضع خطة أمنية للانتخابات بالتعاون مع الشركاء الوطنيين، تتضمن تحوطات للحالات الطارئة. علاوة على ذلك، جرت مناقشة ترتيبات التعاون بين البعثتين سعياً للحصول على تعزيزات من البعثة الشقيقة في كوت ديفوار حتى لا نؤخذ على حين غرة في حال بدا أن الأجواء الانتخابية يمكن أن تهدد النظام العام. وتزداد أهمية هذا الأمر على ضوء احتمالات أن تنتهي الانتخابات إلى العنف في البلدان الخارجة من الصراع. وسيقدم اقتراح الأمين العام في هذا الصدد قريباً إلى المجلس للنظر فيه.

تأتي هذه الانتخابات في وقت عصيب بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية في أعقاب الأزمة الإيفوارية. لقد تسببت تلك الأزمة في زيادة انعدام الأمن والشواغل الإنسانية على طول الحدود الليبرية. وتشكل تحركات من يُشتبه بأنهم مقاتلون إيفواريون ومن يُزعم بأنهم ليبريون شاركوا في الصراع الإيفواري تهديداً لكلٍ من كوت ديفوار وليبريا في المناطق الحدودية، وتواصل السلطات القيام باعتقالات تتصل باكتشاف مخبأ كبير للأسلحة في حزيران/يونيه بالقرب من الحدود. ولا تزال ليبريا تأوي ١٧٠ ألف لاجئ، ولا يزال الإيفواريون يعبرون الحدود خوفاً من التعرض لهجمات انتقامية في بلدهم. وأُطلِقت في ٣٠ آب/أغسطس خطة عمل منقحة لحالات الطوارئ بطلب ١٦٦ مليون دولار لتغطية الاحتياجات الإنسانية حتى نهاية هذا العام. ويتسم تأمين هذه المساعدة بأهمية بالغة ليس فقط لتغطية احتياجات اللاجئين بل أيضاً للتصدي لاحتياجات المجتمعات المستضيفة التي تقاسمت معهم مواردها الشحيحة خلال الأشهر التسعة الماضية.

وعلى ضوء تنامي التحديات الحدودية، عملت البعثة عن كثب مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتعزيز التعاون بين البعثتين، بما في ذلك زيادة تنسيق الدوريات الحدودية، وتقاسم المعلومات، وإسناد مهام مشتركة للعتاد الجوي بهدف كفالة رصد الحدود المشتركة البالغ طولها ٧٠٠ كيلومتر عن كثب لأقصى حد ممكن. لقد زادت أجهزة الأمن الليبرية عملياتها على طول الحدود، بما تسمح به إمكاناتها المحدودة، كما ازداد تدريجياً التعاون بين أجهزة الأمن الإيفوارية والليبرية. بيد أن هذه العمليات تذكرنا جميعاً بأن أجهزة الأمن الليبرية لن تعمل بشكل كامل

ومستقل حتى تتوفر لها احتياجاتها من الاتصالات والمعدات بشكل مستدام.

لقد استنفد التخطيط للانتخابات والتصدي للتطورات على طول الحدود مع كوت ديفوار قدرات أجهزة الأمن الليبرية في التخطيط والتشغيل. ويتواصل التخطيط لنقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى الأجهزة الوطنية، بيد أن التحديات التي شهدتها الأشهر الماضية قد أبطأت من هذه العملية. سوف يتعين أن يستعيد العمل الذي يضطلع فريق العمل المشترك المعني بالتخطيط للفترة الانتقالية زخمه مرة أخرى عقب الانتخابات. ونتوقع أن يقدم صورة للفجوات المالية والتقنية، فضلاً عن التقدم المحرز، قبل بعثة التقييم التقني أوائل عام ٢٠١٢.

غير أن التخطيط للفترة الانتقالية ما هو إلا الخطوة الأولى. سوف يتعين على الحكومة وعلى المجتمع الدولي أن يواصلا بناء قدرات القطاع الأمني استعداداً للنقل الحقيقي لنقل المسؤوليات الأمنية بصورة حقيقية. وبعد مشاورات طويلة، تم إنفاذ قانون إصلاح الأمن الوطني والمخابرات أخيراً في آب/أغسطس. ويشكل اعتماد هذا التشريع خطوة مهمة في اتجاه ترشيد الأجهزة الأمنية في ليبريا، وفي سبيل إنشاء قطاع أمني أكثر تنظيماً ومعتدل التكاليف.

إن إيلاء الحكومة الأولوية لإصلاح القطاع الأمني، وسيادة القانون والمصالحة الوطنية، بهدف إشراك لجنة بناء السلام، يتسق مع الحاجة إلى توطيد المكاسب الحيوية في هذه المجالات وإعداد البلد بشكل أفضل لعملية انتقال بعثة الأمم المتحدة. ومن المتوقع إكمال أول مركز أمني، من بين خمسة مراكز، بنهاية هذا العام في منطقة غبارنغا. وسوف يبدأ في الاضطلاع ببعض المهام حتى قبل ذلك التاريخ، بنشر ٧٠ من رجال شرطة الدعم قبل الانتخابات. وستشكل المراكز خطوة حيوية في إضفاء اللامركزية بصورة فعلية على سيادة القانون وعلى أجهزة الأمن وفي زيادة إمكانية الحصول على العدالة والأمن في الأجزاء النائية من البلد. وأنا متأكد من أن رئيس التشكيلة القطرية للجنة بناء السلام المعنية بليبريا سيخوض في التفاصيل بشكل أكبر فيما يتعلق بعمل اللجنة في ليبريا. واسمحوا لي فقط بالإشارة إلى أهمية استجابة المانحين للحاجة إلى المساعدة في إنشاء هذه المراكز.

لم تكن الانتخابات وحدها محل تركيز ليبريا خلال الأشهر القليلة الماضية. فقد استمر البلد في التعافي اقتصادياً، حيث تمت الموافقة على عدد من الامتيازات الاقتصادية، ويتواصل ازدياد الاستثمار الأجنبي. لقد جرى اعتماد عدد من التشريعات المهمة، وتضاعفت الميزانية لعام ٢٠١١-٢٠١٢ ثماني مرات مقارنة بما كانت عليه قبل ست سنوات. ومع أن التعافي الاقتصادي والتنمية ضروريان للوصول إلى السلام المستدام، فإن كل العيون ستتركز في الأشهر القادمة على انتخابات ليبريا وقدرة البلد على إنجاز حدث وطني بهذا الحجم.

شهدت ليبريا ثماني سنوات من السلام المتواصل. وهذا شيء يحق لليبريين الفخر به، لاسيما أنه يمثل أطول فترة من السلام المتواصل خلال ثلاثة عقود. وستوفر الانتخابات الفرصة لتوطيد السلام الذي يتوق إليه المواطنون الليبريون. للقيام بذلك، من الأهمية بمكان أن يستطيع الناخبون الذهاب إلى صناديق الاقتراع والتعبير عن أصواتهم دون ترهيب أو خوف. من المهم بنفس القدر أن تُحترم نتائج الانتخابات كأساس للمصالحة الحقيقية والتمثيل بدلا من الشقاق والانقسام.

على جميع الليبريين – الزعماء السياسيون والمرشحون وقادة الرأي ومنظمات المجتمع المدني والسكان بوجه عام – واجب ومسؤولية ضمان توطيد المكاسب التي

تحققت حتى الآن وجعل السلام لا رجعة فيه حقا. إنني على ثقة بأن الليبريين سوف يظهرون لبعضهم البعض، وللمجتمع الدولي بالتأكيد بأنهم ملتزمون بطريق السلام المستدام، وبأنهم قد استخدموا الحيز الذي خصصه لهم المجتمع الدولي والبعثة استخداما حسنا، وبأنهم على وعي بالاستثمار المنجز على مدى السنوات الثماني الماضية.

لا أستطيع أن أؤكد بقوة بما يكفي على أهمية أن تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة وسلمية. إنها الانتخابات الثانية منذ نهاية الصراع، لكنها الأولى التي يجري تنظيمها وإجرائها من قبل الليبريين. مع ذلك، إذا كانت الانتخابات ناجحة، فهذا لا يعني أن العمل قد انتهى. سوف يحتاج الليبريون الكثير من المساعدة والدعم في إعادة بناء حياتهم وبلادهم. يتعين أن تستمر هذه العملية في أن تكون مشروعا مشتركا بين الليبريين والمجتمع الدولي. لقد تحقق تقدم كبير، وأنا على ثقة بأن جميع الليبريين والشركاء الدوليين على حد سواء سيستمرون في إتباع المسار وضمان أن يكون هذا التقدم لا رجعة فيه حقا.

الرئيس: أشكر السيدة لوي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لسمو الأمير زيد.

الأمير زيد رعد زيد الحسين: سيدي الرئيس، أود في البداية أن أعرب لكم عن سعادتنا الكبيرة لرؤيتكم وبلدكم الشقيق تترأسون أعمال المجلس لهذا الشهر. وإنني على ثقة كبيرة بأن حكمتكم وخبرتكم وواسع معرفتكم ستؤدي إلى النجاح المنشود.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد مضى ما يقرب من عام منذ توليت منصب رئيس تشكيلة ليبريا بلجنة بناء السلام، عقب ثلاث زيارات هناك وعدد لا يحصى من المناقشات هنا، وكذلك في واشنطن العاصمة، وبروكسل، والعديد من الاجتماعات التي تمت المشاركة فيها عبر دائرة تلفزيونية مغلقة مع الزملاء في مونروفيا، وأود أن أتشاطر أفكاري بشأن احتمالات عدم العودة لهذا النوع من العنف الذي أثر جدا في تاريخ ليبريا الحديث.

بعبارة أخرى، في ضوء ما نعرفه عن حالة دولة ليبريا الآن، واحتياجات الأمن والعدالة التي لا تزال قائمة، ما هي احتمالات أن تعيش ليبريا بسلام وتزدهر بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا؟ أو، في نهاية المطاف، هل الوقت والجهد المستثمرين من جانب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، التي يقودها حاليا ممثل خاص للأمين العام، متمرس وموهوب، والتي تعمل وفقا للولايات التي أنشأها المجلس، سيحققان في النهاية شيئا أم سيذهبان سدى؟.

للإجابة بصراحة، أعتقد بأننا إذا كان لدينا كحكومات نفس الثقة التي يملكها عالم القطاع الخاص، في ضوء استعداد الأخير في الآونة الأخيرة للاستثمار في حدود ١٦ بليون دولار في ليبريا على مدى العقدين المقبلين أو نحو ذلك – مع انتماء ما يقرب من ثلثي الشركات المستثمرة إلى ثمان من البلدان الممثلة في مجلس الأمن في الوقت الحاضر – سوف تنجح ليبريا، وسوف تنجح بشكل جيد جدا.

يتمتع الليبريون بالموهبة والرغبة في انتشال وطنهم من الحرب، ليس بشكل مؤقت هذه المرة، ولكن بشكل دائم. السؤال الحقيقي لليبريا، على ما يبدو لي، لا يكمن بطرحه عليهم تماما، ولكن إلى حد ما علينا. هل لدينا نحن، كممثلين للحكومات، العاملين فرادى أو مجتمعين هنا في الأمم المتحدة، نفس الثقة التي يبديها القطاع الخاص على الصعيد العالمي بليبريا؟.

سيأتي الاختبار قريبا بما فيه الكفاية في شكل مال، بالطبع. سيمول صندوق بناء السلام،الذي أكبر مانح فيه هو

أيضا عضو في المجلس، أول مراكز العدالة والأمن بكامله – الذي يقع في غبارنغا. نتوقع أن يكون المبنى بأكمله جاهزا، مع المباني المكتملة في نهاية السنة، ونحن نعمل مع شركاء محددين في المجتمع الدولي لاستكشاف إمكانية وجود الكوادر الفنية المدربة الرئيسية لتكون قادرة على تقديم خدمة مشرفة خارج المركز لشعوب بونغ ولوفا ونمبا.

يجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على المراكز الأربعة الأخرى ومواقعها المحددة. وسيتم تمويلها من قبل صندوق بناء السلام بمستوى ٢ مليون دولار لكل منها – أي ما يعادل نصف تكلفتها – مع حشد لجنة بناء السلام لأموال خارج صندوق بناء السلام لسد الفجوة. يجب الحصول على هذا المال قريبا إذا أريد لمساعينا في ليبريا أن تثبت نجاحها.

غير أن ذلك ليس كل شيء. يتضمن برنامج بناء السلام في ليبريا، عددا من المشاريع الهامة الأخرى ذات الطبيعة الحاسمة للجهاز القضائي والشرطة والمصالحة الوطنية – وحكومة ليبريا، ومجتمع المانحين والأمم المتحدة – وبعد بعض المفاوضات المضنية، تبلغ الآن قيمتها الإجمالية ٧٢ مليون دولار تقريبا. بمجرد تحديد الحكومة لمستويات الإنفاق على الأمن والعدالة، وبما أننا نعرف المبلغ المتوقع من صندوق بناء السلام – مساهمة أولية قدرها ٢١ مليون دولار– نتوقع أن نضطر إلى جمع ما يقرب من ٣٠ إلى ٥٠ مليون دولار. ويمكن تعويض جزء من ذلك عن طريق مخصصات الجهات المانحة الموافق عليها سلفا لبعض القطاعات التي يشملها برنامج بناء السلام في ليبريا.

العلامات المبكرة النابعة من الاتصالات الاستكشافية ببعض الدول الأعضاء ليست واعدة، مع ذلك، عندما يتعلق الأمر بشريحة لجنة بناء السلام. ربما سيكون من الصعب بالفعل الحصول على ما تبقى من الأموال للمراكز وبالذات برنامج بناء السلام.

حتى الآن، في غضون ذلك، كان من الواضح لجميع أعضاء وفد لجنة بناء السلام الزائر لليبريا من ١٢ إلى ١٧حزيران/يونيه – وهنا أنا ممتن جدا لزملائي من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ونيجيريا وأوكرانيا على التزامهم – بأن الشرطة الوطنية الليبرية، على الرغم من بعض التحسن الملحوظ جدا في التدريب والبنية التحتية، لن تكون جاهزة في أي وقت قريب لمواجهة الزيادة المحتملة سواء في مستويات الجريمة المنظمة أو أي نشوب مفاجئ للعنف على نطاق واسع ما لم يتم دعمها بشكل قوي. ومرة أخرى، نحن نواجه بالأحرى هذه الحالة غير العادية المتمثلة في وجود أموال كافية لدفع تكاليف قوات حفظ السلام التابعة لنا، ولكن عندما يتم سحب قواتنا لحفظ السلام، لا يعاد توجيه حتى نسبة ضئيلة مما أنفق عليها من قبل إلى الشرطة الوطنية باعتبارها تضطلع تقريبا بكل المهام الأمنية التي أدتها حتى الآن الأمم المتحدة.

لعرض هذه النقطة بشكل ربما أكثر بيانية، هناك شيء ملفت للحس السليم عندما نحن، أعضاء لجنة بناء السلام، نسلك طريقنا عبر وسط ليبريا، من مركز شرطة إلى آخر، في قافلة من ١٣ مركبة تابعة للأمم المتحدة تحملنا، ووفدا من كبار المسؤولين الليبريين، وزملاءنا من البعثة وأمننا، فقط لنكتشف مرارا وتكرارا أن كل مركز من مراكز الشرطة التي زرناها لديه بالكاد ما يكفي من الوقود، إن وجد، لتبقي ولو مركبة واحدة على الطريق.

إن ا الفجوة بين ما يمكن أن تنجزه الأمم المتحدة في مجالات حساسة مثل النقل وما تأمل في أن تنجزه الشرطة الوطنية الليبرية قريبا في جميع المجالات، بما في ذلك ليس النقل فقط، ولكن أيضا وقف نمو الجريمة المنظمة عبر الوطنية،

ما زالت مذهلة. من الواضح بالتالي بالنسبة للذين يقضون وقتا في ليبريا، أنه يتعين الاستثمار فيها على نحو عاجل ومباشر.

بطبيعة الحال، لا يتعين أن يأتي كل ما هو مطلوب في المجالات الثلاثة التي تقع ضمن محفظة لجنة بناء السلام – سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني والمصالحة الوطنية – في شكل نقود. يتطلب القضاء في ليبريا، على سبيل المثال، نظام إدارة للمحاكم، مع الرقابة لضمان كفاءة سير المحاكمات، ويحاول الليبريون القيام بذلك بأنفسهم، بشكل يستحق الإشادة. ولكن يمكن هنا للدول الأعضاء أن تفعل الكثير لمساعدتهم، ببساطة، عن طريق تقديم بعض النصائح.

بالمثل، في حين تم استخدام التمويل من جانب المجتمع الدولي على مدى العامين الماضيين لتمويل منابر للحوار، التي تندرج تحت العنوان العام للمصالحة الوطنية، عقب مناقشات لجنة بناء السلام في حزيران/يونيه مع القيادة العليا في ليبريا، بما في ذلك مع فخامة الرئيسة – مدفوعة بالملاحظات الحادة التي كتبها السفير مارجون كامارا – تم الاتفاق على إنهاء ذلك في الوقت الراهن على الأقل، حتى يتم الانتهاء من وضع إستراتيجية أكثر وضوحا.

غير أن هذه الأمثلة على النهج الذكي الذي اعتمدته لجنة بناء السلام فيما يتعلق بتلبية احتياجات ليبريا لا يبطل الحاجة الملحة إلى الحصول على الدعم المالي في مجالات أخرى لا تقل أهمية. والأهم من ذلك لو تمكنا من تكثيف ما نقوم به من استثمار على نحو جماعي في الوقت والمال بشكل كبير أثناء الشهور العديدة التي تعقب الانتخابات المقبلة، وخاصة فيما يتعلق بالمراكز والشرطة الوطنية الليبرية، فسوف نستطيع، بل الأهم أن يستطيع الليبريون إحراز النجاح. وليس لدي أدنى شك بشأن هذا الأمر.

وفيما لو لم نستطع حشد الموارد والعزم على أداء هذا الواجب بشكل حاسم، بما في ذلك من خلال حث السلطات الليبرية على تكريس مزيد من التمويل لقطاعي العدالة والأمن، فسوف يجد المجلس في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا عملية ناجحة لحفظ السلام في ليبريا، غير أنها عملية يرجح لها أن تغادر بلداً لا يزال عاجزاً جداً. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تفشي الجريمة المنظمة على نطاق واسع، بينما ستتسبب أعمال العنف الناشئة عنها في زعزعة استقرار ليبريا في القريب العاجل. وفي مثل هذا السيناريو، سنأسى جميعاً، وخصوصاً شعب ليبريا، لانتهاء بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وسوف تكون تلك نتيجة مروعة، بالنظر إلى الخدمات الاستثنائية التي يقدمها عشرات الآلاف من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، والذين عاشوا مع الشعب الليبري وتفانوا في خدمته. وآمل مخلصا ألا تتحقق هذه النتيجة، وفي الإمكان تجنب حدوثها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد توغا غايويا ماكينتوش، وزير خارجية ليبريا.

السيد ماكينتوش (ليبريا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أكون هنا وأن أشارك في هذا الاستعراض الهام للغاية لتقرير الأمين العام (S/2011/487) عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بما في ذلك التحديث الشامل الذي قدمته الممثلة الخاصة للأمين العام، الشقيقة، معالي السيدة إيلين مارغريث لوي. ولا بد لي أن أشكركم، السيد الرئيس، على هذه الفرصة لإبداء بعض الملاحظات.

وأود أن أبدأ بالثناء على أعضاء المجلس لمواصلتهم العمل بطريقة قوية وإيجابية بشأن الحالة في ليبريا. ونحن نشعر بالامتنان العميق للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، وللموظفين المدنيين الدوليين، والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والشركاء الدوليين، لدعمهم المتواصل

لليبريا في غضون هذه السنوات الصعبة. ونوجه تقديرنا وامتناننا الخاصين إلى الممثلة الخاصة للأمين العام والموظفين التابعين لها لما أبدوه من قيادة والتزام قويين.

وكما قيل لنا قبل بضع دقائق فحسب، كانت هناك ثماني سنوات متواصلة من السلام في ليبريا. فقد انتقل هذا البلد تدريجيا من بيئة كانت تتسم بالعنف والفوضى والمديونية الثقيلة والافتقار إلى أي مظهر من مظاهر التقدم الاجتماعي، إلى مرحلة يمكن فيها الآن السعي إلى تحقيق النمو والتنمية. وتدل هذه التطورات الإيجابية على المساهمات البارزة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا منذ عام ٢٠٠٣.

وشملت إنجازات البعثة حفظ السلام وبناء قدرات مؤسسات الدولة. وأدت دورا رئيسيا في تنسيق المساعدات الدولية وسد الفجوات الكبيرة في المجالين اللوجيستي والبنية التحتية. كما وفرت البعثة تدريباً أساسياً ومتخصصاً لما يزيد على ٤ ٠٠٠ ضابط من ضباط الشرطة، بمن في ذلك ما لا يقل عن ٧٠٠ من الضباط النساء. وهذه ليست سوى أمثلة قليلة على الفوائد الهامة لوجود بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

ولا تزال رعاية السلام الهش وضمان عدم عودة ليبريا إلى الصراع، يمثلان تحديات كبيرة. وتظل الفجوات في القدرات موجودة في كثير من المجالات. كما لا تزال قدرات المؤسسات الأمنية الوطنية بحاجة إلى تعزيز. ويدعم برنامج بناء السلام في ليبريا، الذي تم اعتماده في إطار التشكيلة الليبرية للجنة بناء السلام، هذا الجهد البالغ الأهمية، عبر إقامة مراكز العدالة والأمن الإقليميين. وقد أنشئ أول مركز من هذه المراكز في غبارنغا، التي تعد إحدى مدننا الرئيسية. ويتوقع أن يتبع ذلك إنشاء أربعة مراكز أخرى في المقاطعات الأخرى.

وينبغي لي استخدام هذا المنتدى العام للثناء على الالتزام القوي لرئيس تلك التشكيلة، الأمير زيد، بتحقيق هذا الهدف النبيل. ويتطلب كل هذا اهتماما عاجلا واتخاذ إجراءات ملموسة بينما تضع البعثة استراتيجية انسحابها.

وتمر ليبريا اليوم بمنعطف حاسم. ففي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بعد ٢٨ يوما على وجه التحديد، اعتبارا من اليوم، سيتجه الليبريون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيسهم وممثليهم التشريعيين. وسوف تكون الانتخابات اختبارا لإرادة وعزم الشعب الليبري على التصرف بطريقة سلمية وخالية من أعمال العنف الانتخابي ومن أي عمل من شأنه تقويض السلام الذي تحقق بجهود مضنية. وكانت العملية المؤدية إلى هذا الحدث الوطني الهام حتى الآن سلمية بشكل عام.

ويسرنا أن نبلغ أن البعثة كانت شريكا هاما في هذه العملية، إذ عملت على توفير الأمن وإجراء الحوار مع الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة الآخرين، ومساعدة اللجنة الوطنية لانتخابات على توفير الاستعداد اللوجستي وتوصيل المواد الانتخابية. وهذه الشراكة بين البعثة وحكومة ليبريا أمرٌ حيوي . وتكمن أهميتها في ضمان حرية الانتخابات ونزاهتها وشفافيتها ومصداقيتها. وتلتزم الحكومة بتحقيق هذا الهدف دون تحفظ، وتدعو المجتمع الدولي إلى المشاركة في مراقبة هذه العملية.

وكما شدَّدت الممثلة الخاصة للأمين العام عن حق على هذا الأمر، فلا يزال التخطيط للانتخابات والتصدي للتطورات على طول حدودنا مع كوت ديفوار يشكلان لنا تحديا هائلاً. وقد أثنى مؤتمر القمة المصغر لرؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في أبوجا قبل أيام قليلة على الدور الذي تؤديه بعثات الأمم المتحدة في مجال تحقيق استقرار الأحوال الأمنية في

كوت ديفوار وليبريا. وحث المؤتمرون الأمم المتحدة على تكثيف الجهود المشتركة بين عمليات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، لرصد منطقة الحدود المشتركة بين البلدين والسيطرة على ما يجري فيها. ودعا المشاركون في مؤتمر القمة أيضا إلى إيجاد البيئة المواتية لإجراء انتخابات سلمية وحرة ونزيهة وذات مصداقية. ونحن نشعر بالارتياح إلى أن الممثلة الخاصة للأمين العام قد أكدت المشاعر نفسها.

وسوف تكون بعثة الأمم المتحدة المعنية بتقييم الحالة في ليبريا المتوقع وصولها في مطلع ٢٠١٢ على قدر كبير من الأهمية لليبريا. فهي سوف تحكم على مدى استعداد ليبريا وقدرتها على الاستفادة من المكاسب التي تحققت على مدى السنوات، وذلك بالاعتماد على قدرتها الأمنية الخاصة. كما تتسم البعثة بأهمية كبيرة بالنسبة لمجلس الأمن لأنها ستحدد طبيعة ونطاق مشاركته المستقبلية في ليبريا.

ونرى أن من شأن جدول انسحاب حسن التنظيم والتوقيت أن يخدم المصالح المشتركة للمجلس وليبريا على حد سواء، ولهذا السبب، فإننا نرحب وندعم بكل تواضع توصية الأمين العام بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لمدة ١٢ شهراً. وتعرب حكومة وشعب ليبريا عن امتنانهما لدعم وتأييد جميع أعضاء المجلس لتوصية الأمين العام هذه.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.